

تحليل الواقع التنافسي للجزائر

- من خلال تقارير التنافسية العالمية والعربية -

أ./ بوشناف عمار *

Abstract:

Cet article vise à mettre en évidence la compétitivité de l'Algérie à travers les rapports sur la compétitivité mondiale et les rapports sur la compétitivité arabe, qui permettent une classification selon des indicateurs reconnus basés sur des données émanant des institutions des pays concernés. A cet effet, nous avons essayé de faire une lecture de la compétitivité de l'Algérie, dans le cadre de ces rapports, car on a pu constater que la plupart des indicateurs de compétitivité ont enregistré -d'une façon générale- une baisse à travers le temps par rapport aux indicateurs de référence.

Les mots clés: Compétitivité, Rapports de compétitivité, Indicateurs de compétitivité, Algérie.

ملخص:

تهدف هذه المقالة إلى تسليط الضوء على وضعية الجزائر تجاه التنافسية، وذلك من خلال تقارير التنافسية العالمية وتقارير التنافسية العربية. وتهتم هذه التقارير بتصنيف البلدان وفق مؤشرات متفق عليها، حيث يتم بناء هذه المؤشرات على أساس معطيات مستمدة من الهيئات والمؤسسات الرسمية للبلدان المعنية. ولقد حاولنا استقراء نتائج هذه التقارير وتقديم قراءة حول تنافسية الجزائر، حيث اتضح أن معظم مؤشراتنا غير مطمئنة ونتجه نحو التدهور عبر الزمن مقارنة بالمؤشرات المرجعية.

الكلمات المفتاحية: التنافسية، تقارير التنافسية، مؤشرات التنافسية، الجزائر.

مقدمة:

يشهد عالمنا اليوم تغيرا مستمرا ومتسارعا على كافة الأصعدة، الأمر الذي أدى بكافة دول العالم إلى أن تسعى جاهدة لتحقيق مستويات مرتفعة من الرفاه لشعوبها من خلال العمل على مواكبة التطورات والمستجدات في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، بما فيها الاندماج في الاقتصاد العالمي والإقليمي وما يتطلبه ذلك من تنفيذ حزمة إصلاحات تطل كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية. والمتتبع للعلاقات الاقتصادية الدولية، يتجلى له بوضوح ذلك الصراع على الريادة بين مختلف الدول من جهة، وتلك التغيرات الجذرية التي ما فتئت تطرأ على بيئة الأعمال الدولية، سواء كانت هذه التغيرات عالمية أو إقليمية من جهة أخرى، مما أدى إلى بروز أوضاع اقتصادية عالمية وإقليمية معاصرة. وتواجه الجزائر في ظل التغيرات العالمية، صعوبات كبيرة في التمتع ضمن لائحة الدول التي تعرف تطورا في مجال اكتساب التنافسية.

بناء على ما سبق، يمكن طرح الإشكالية: ما هي الأسباب وراء عدم تمكن الجزائر من احتلال مراتب مقبولة ضمن تقارير التنافسية العالمية والعربية في ظل التغيرات الحالية؟

(1) مستويات التنافسية:

تقاس التنافسية وفق مؤشرات التنافسية العالمي كتقارير عالمية شاملة لنقاط القوة والتحديات لاقتصادات الدول تهدف إلى مساعدة الدول في تحديد العقبات التي تعترض النمو الاقتصادي المستدام ووضع الاستراتيجيات المستقبلية.

(1-1) التنافسية على مستوى المؤسسة:

يعتبر مستوى المؤسسة أفضل مستوى لتحديد مفهوم التنافسية، فالمؤسسات وليست الدول هي التي تتنافس في الأسواق الدولية، كونها مطالبة دوما بالابداع والتجديد²، ولقد جاء تحديد مفهوم التنافسية على مستوى المؤسسة ليعكس أربعة معايير أساسية، تمثلت في الربحية، والتميز، والنمو أو المساهمة في التجارة الدولية، والمساهمة في النمو المتواصل³. وعليه، فالمؤسسة ذات التنافسية هي المؤسسة التي تحقق المعايير الأربعة السابقة المترابطة بطبيعتها، مع استمرار احتفاظها بهذه العناصر في بيئة تنافسية دولية⁴.

تعرف التنافسية وفق صيغ مختلفة، نلخص أهمها:

- شيء ما تفعله المؤسسة جيدا ومختلفا عن منافسيها (تعريف SELZNICK Philip كأول من اظهر المصطلح سنة 1957)⁵؛
- القدرة على إنتاج السلع الصحيحة والخدمات بال نوعية الجيدة وبالسعر المناسب وفي الوقت المناسب، وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المؤسسات المنافسة الأخرى⁶؛
- كل الأصول والإمكانات والعمليات التنظيمية وخصائص وصفات المؤسسة والمعلومات والمعرفة التي تحكم فيها المؤسسة، وتمكنها من وضع وتطبيق استراتيجيات تحسن من كفاءتها وفعاليتها (تعريف BARNEY B. Jay)⁷؛

- القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية، مما يعني نجاحا مستمرا لهذه المؤسسة على الصعيد العالمي في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة، ويتم ذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج المستعملة في العملية الإنتاجية (العمل، رأس المال والتكنولوجيا...)، وتعدّ تلبية حاجات الطلب المحلي المتطور (والمعتمد على الجودة) خطوة أساسية في تحقيق القدرة على تلبية الطلب العالمي والمنافسة دوليا⁸؛
 - القدرة على الصمود أمام المنافسين بغرض تحقيق الأهداف من ربحية ونمو واستقرار وتوسع وابتكار وتجديد⁹؛
 - وهي التي تقاس على الفور في الأسواق بالمنتجات المباعة بطريقة مربحة وتجسد المواقف المنشودة من قبل المؤسسة حتى تكون أفضل من منافسيها الفعليين (تعريف PERCEROU)¹⁰.
- بناء على ما سبق، يمكن تعريف التنافسية على مستوى المؤسسة، بأنها مجموعة من الموارد والمهارات أمكن التحكم فيها والسيطرة عليها ومزجها وتوظيفها وتنسيقها وتوجيهها واستثمارها-بصفة ذكية-، بما يحقق منفعة وقيمة أفضل للزبون، وتحقق تميزا وتوقفا على بقية المنافسين، وتسمح باستمرار تحقيق النجاح في ظل المنافسة محليا وعالميا. وبهذا، فالتنافسية ترتبط بقدرة المؤسسة على ولوج الأسواق الدولية¹¹.

1-2) التنافسية على مستوى القطاع:

يعتبر مفهوم التنافسية على مستوى القطاع مشابها إلى حد كبير - لمفهوم التنافسية على مستوى المؤسسة، لأن القطاع الذي يتمتع بالتنافسية، يتضمن مؤسسات قادرة على ذلك في الأسواق المحلية والدولية. وبعد Porter أول من تطرق إلى تحليل قطاع النشاط، حيث أكد على وجود قوى تحكم تنافسية القطاع والتي سماها بالقوى التنافسية الخمس والمتمثلة -حسبه- في شدة المزاومة بين المؤسسات العاملة في القطاع، الوافدون الجدد إلى القطاع (للمنتجات البديلة)، قوة تفاوض الزبائن وقوة تفاوض الموردين¹².

تكمن التنافسية على مستوى القطاع في قدرة مؤسسات قطاع صناعي معين في دولة ما، على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية، دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية، وبالتالي تميز تلك الدولة في هذه الصناعة. وتقاس تنافسية صناعة معينة من خلال الربحية الكلية للقطاع، وميزانه التجاري، ومحصلة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والخارج، إضافة إلى مقاييس متعلقة بالكلفة والجودة للمنتجات على مستوى الصناعة¹³.

كما تتوقف التنافسية لقطاع ما على إنتاجية عناصر الإنتاج فيه، بحيث تكون أكبر من إنتاجية منافسيه على المستوى الدولي أو تساويه على الأقل، وتكون تكلفة الوحدة المنتجة أقل من تكلفة منافسيه على المستوى الدولي، إلى جانب تحقيق هذا القطاع للتفوق من خلال ارتفاع نصيبه من إجمالي الصادرات العالمية¹⁴.

وخلاصة القول، إن تنافسية القطاع ترتبط بقدرة المؤسسات العاملة فيه على الرفع من مردوبيته من خلال تحسين تنافسياتها وتطوير علاقات ببنية مربحة للجميع، لأن قوة قطاع ما من قوة مؤسساته. وعليه، يمكن تعريف تنافسية القطاع على أنها محصلة القوى التي تتحكم في تطور القطاع أو تدهوره.

1-3) التنافسية على مستوى الدولة:

تعرّض مفهوم تنافسية الدولة لنقاش وجدل واسعين، بسبب تعدّد التعاريف المقترحة ما بين تعريفات مؤسسات وهيئات دولية، وتكتلات اقتصادية، وكتّاب، واعتباره مفهوما متعدد الأطراف والجوانب وذا طبيعة ديناميكية، بمعنى أنه يشتمل على العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ذات الطبيعة المتغيرة والمتطورة باستمرار.

يمكن تعريف التنافسية الدولية كما يلي:

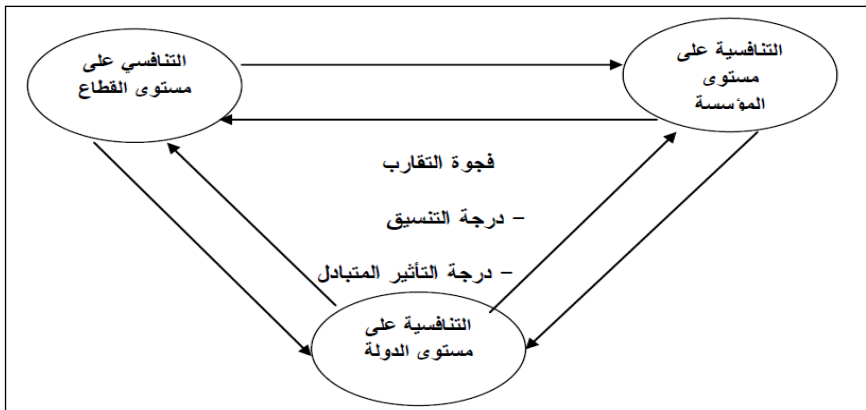
- يشير إلى قدرة دولة ما على إنتاج سلع وخدمات تلبي احتياجات الأسواق العالمية، وتساعد في الوقت ذاته على تحقيق ارتفاع في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني لرعايا الدولة المعنية، والعمل على الحفاظ واستمرارية هذا الارتفاع (تعريف قدمته Andrea Tysom Laura يعد من أكثر تعريفات التنافسية انتشاراً)¹⁵؛

- وهي القدرة على التحسين الدائم لمستوى المعيشة لمواطنيها وتوفير مستوى تشغيل عال وتماسك اجتماعي، وهي تغطي مجالا واسعا وتخص كل السياسة الاقتصادية (تعريف المجلس الأوروبي في اجتماعه ببرشلونة سنة 2000)¹⁶.

وبناء على ما سبق، تكمن تنافسية الدولة في مدى إمكانيّتها في تقديم (إنتاج) وتسويق منتجات وخدمات ذات أسعار وجود تنافسية في الأسواق الدولية، وبما يؤدي إلى رفع مستوى دخل الفرد ومستوى المعيشة، وأنها لا تعتمد على مقدار ما تمتلكه الدولة من أصول وثروات، بقدر ما تعتمد على قدرة الدولة في كفاءة استخدام القدر المتاح منها؛ حتى ولو كان ضئيلا.

إنّ التنافسية بمستوياتها الثلاث، تبين بأنّه لا يمكن الإحاطة بكل جوانبها، فهي حالة ذهنية تعتمد على إدراك المتغيرات التي تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة على تطور ديناميكية المؤسسات، القطاعات والدول على حد سواء. كما يمكن اعتبار هذه المستويات مرتبطة بعلاقة متعددة. وعليه، يمكن توضيح هذه العلاقة من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (01): العلاقة بين مستويات التنافسية



المصدر: من إعداد الباحث تبعا لمصادر تتطرق لمستويات التنافسية.

إن المقصود بفجوة التقارب هو تلك المساحة التي تفصل بين مستويات التنافسية والتي يمكن تقليصها من خلال تنسيق العمليات، بحيث كل مستوى هو مدرك لما يجب أن يقوم به إزاء المستويات الأخرى، أما التأثير المتبادل فيعتبر عن الآثار الإيجابية التي يخلقها كل مستوى على المستويات الأخرى. ومن هنا فإن العلاقة بين مستويات التنافسية هي علاقة جذب وتقارب وتداخل في آن واحد، فكلما كانت درجة التنسيق ودرجة التأثير المتبادل مرتفعتين كلما تقلصت فجوة التقارب وتعاضدت وتداخلت مستويات التنافسية واستفادت من بعضها البعض، وعلى العكس من ذلك، فكلما كانت درجة التنسيق ودرجة التأثير المتبادل منخفضتين كلما اتسعت فجوة التقارب وكلما أصبح كل مستوى من مستويات التنافسية منعزل عن الآخر ولا يخدم بعضه البعض.

(2) تحليل الواقع التنافسي للجزائر:

في آخر تقرير للمنتدى الاقتصادي العالمي عن التنافسية الدولية لسنة 2013، عرفت التنافسية في الجزائر تأخرا جديدا لتحتل المرتبة الـ 110 عالميا¹⁷.

2-1) قراءة عامة لترتيب الجزائر ضمن تقارير التنافسية العالمية:

بالرجوع لتقرير التنافسية العالمي 2011/2012، يُبين تراجع مرتبة الجزائر التنافسية إلى المرتبة 87 من بين 142 دولة مقارنة مع المرتبة 86 من بين 139 دولة في تقرير 2010/2011 والمرتبة 83 من بين 133 دولة في تقرير 2009/2010.

وفق ما يمكن توضيحه من الجدول الموالي رقم (01)، أن أداء اقتصاد الجزائر من خلال تقرير التنافسية العالمي 2011/2012 يتجه نحو التدهور مقارنة بتقرير 2010/2011 و2009/2010 في جل المؤشرات. كما لوحظ أن المحورين الوحيدين الذين شهدا تقدما ضمن المحاور التي تناولها تقرير 2011/2012 مقارنة بتقرير 2010/2011 هما محور استقرار الاقتصاد الكلي ضمن مجموعة المتطلبات الأساسية، ومحور حجم السوق ضمن مجموعة محفزات الكفاءة، حيث تقدم محور استقرار الاقتصاد الكلي بـ 38 مرتبة، والذي ساهم في التحسن الطفيف لمجموعة المتطلبات الأساسية بـ 5 مراتب، وبالنظر للمؤشرات الفرعية لهذا المحور، نجد أن الجزائر استطاعت أن تحرز تقدما ملموسا في مؤشرات الموازنة العامة (توازن الخزينة الحكومية) والتضخم ومستويات الادخار، الأمر الذي انعكس على المؤشر الرئيس بشكل إيجابي، حيث يعزى ذلك -أساسا- إلى ارتفاع سعر النفط الذي يشكل تقريبا 97% من مدا خيل الجزائر. كما تقدم محور حجم السوق بواقع 3 مراتب وهو ناجم عن توسع السوق المحلية لصالح المنتجات المستوردة، وبالتالي عدم استفادة المؤسسات الجزائرية من هذا التوسع بصفة ملموسة.

مجلة "الأبحاث الاقتصادية" لجامعة البليدة 2 - العدد 08 (جوان 2013)

الجدول رقم (01) مرتبة الجزائر في المحاور الرئيسة لتقارير التنافسية العالمية
2010/2009، 2011/2010 و 2012/2011

المجموعات والمؤشرات الرئيسة	الترتيب في تقرير 2010/2009	الترتيب في تقرير 2011/2010	التغير ما بين ترتيب 2010/2009 2011/2010	الترتيب في تقرير 2012/2011	التغير ما بين ترتيب 2011/2010 2012/2011
الترتيب العام	83	86	3-	87	1-
مجموعة المتطلبات الأساسية	61	80	19-	75	5+
محور المؤسسات	115	98	17+	127	29-
محور البنية التحتية	99	87	12+	93	6-
محور استقرار الاقتصاد الكلي	2	57	55-	19	38+
محور الصحة والتعليم الأساسي	77	77	0	82	5-
مجموعة محفزات الكفاءة	117	107	10+	122	15-
1. محور التعليم العالي والتدريب	102	98	4+	101	3-
2. محور كفاءة السوق	126	126	0	134	8-
3. محور كفاءة سوق العمل	127	123	4+	137	14-
4. محور كفاءة الأسواق المالية	132	135	3-	137	2-
محور الجاهزية التكنولوجية	123	106	17+	120	14-
محور حجم السوق	51	50	1+	47	3+

المصدر: World Economic Forum, «The global competitiveness report», Geneva, Switzerland, 2009-2010, p. 68 * 2010-2011, p. 76 * 2011-2012, p. 94.

<http://www.weforum.org/pdf/GCR09/GCR20092010fullreport.pdf>

http://www3.weforum.org/docs/WEF_GlobalCompetitivenessReport_2010-2011.pdf

http://www3.weforum.org/docs/WEF_GCR_Report_2011-12.pdf

القراءة وفق المجموعات المكونة للتقارير:

أ. مجموعة المتطلبات الأساسية:

نجد ضمن مجموعة المتطلبات الأساسية محور المؤسسات الذي شهد تراجعاً كبيراً بواقع 29 مرتبة في تقرير 2011/2012 مقارنة بتقرير 2010/2011 بعد أن شهد أدأوه تحسناً مقبولاً في تقرير 2010/2011 مقارنة بتقرير 2009/2010، حيث تقدم بواقع 17 مرتبة، ويعزى التراجع الملحوظ في هذا المحور إلى التأثير بالتراجع في ترتيب جميع مؤشرات، وبخاصة الانخفاض الحاد لمؤشرات تسرب الأموال العمومية الذي تراجع بواقع 32 مرتبة بعد التحسن المسجل في ترتيبه في تقرير 2010/2011 بتقدمه بـ 29 مرتبة، حيث فقدتها في تقرير 2011/2012، ومؤشر الثقة العامة في السياسيين والذي شهد تراجعاً متوالياً في تقرير 2010/2011 و 2011/2012 بواقع 11 و 32 مرتبة على التوالي، بالإضافة إلى تراجع مؤشر حماية حقوق الملكية الفكرية بـ 30 مرتبة، حيث صنفت الجزائر من بين أقل الدول احتراماً لحقوق الملكية الفكرية باحتلالها الرتبة 135 من أصل 142 دولة.

أما محور البنية التحتية، فشهد في تقرير 2011/2012 تراجعاً بواقع 6 مراتب مقارنة بتقرير 2010/2011، ويعود ذلك إلى تراجع معظم مؤشرات هذا المحور، فبالرغم من الاستثمارات والمبالغ المالية الضخمة التي استقادت منها هذه القطاعات خلال السنوات العشر الماضية، فقد جاءت الجزائر في الرتبة 93 في مجال محور البنية التحتية، وذلك بتصنيفها في الرتبة 92 في مجال جودة البنية التحتية، والرتبة 75 في مجال توافر الكهرباء، بينما سجلت الرتبة 101 في مجال خطوط الهاتف بعد التحسن المسجل لهذا المحور في تقرير 2010/2011 بواقع 12 مرتبة وفي الرتبة 87 عالمياً.

كما تراجع أيضاً محور الصحة والتعليم الأساسي بواقع 5 مراتب في تقرير 2011/2012 بعدما استقر في كل من تقرير 2009/2010 و 2010/2011 في الرتبة 77، حيث يعود ذلك إلى التراجع في المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المحور، بعدما سجلت هذه المؤشرات تقدماً طفيفاً في تقرير 2010/2011 مقارنة بتقرير 2009/2010.

ب. مجموعة محفزات الكفاءة:

شهدت مجموعة محفزات الكفاءة تراجعاً بواقع 15 مرتبة، حيث جاء هذا التراجع نتيجة لتراجع كافة المحاور التي تنطوي تحت هذه المجموعة، حيث تراجع محور التعليم العالي والتدريب بواقع 3 مراتب بعدما شهد تحسناً طفيفاً بواقع 4 مراكز في تقرير 2010/2011 مقارنة بتقرير 2009/2010 والتي فقدتها نتيجة لتراجع مؤشرات جودة النظام التعليمي وجودة تعليم العلوم والرياضيات وجودة كليات إدارة الأعمال بواقع 6، 12، و 10 مراتب على التوالي. كما شهد أيضاً محور كفاءة السوق تراجعاً بواقع 8 مراتب لتحل الجزائر المرتبة 134 وهي مرتبة ضمن المراتب الثمانية الأخيرة في التصنيف، حيث يعكس هذا المحور مؤشرات متعلقة بالمنافسة والاحتكار، ونسب الضرائب، وواقع الاستثمارات الأجنبية وفاعلية الإجراءات الجمركية. كما سجل مؤشر سياسات منع الاحتكار تراجعاً بـ 23 مرتبة، كما سجل أيضاً مؤشر عبء الإجراءات الجمركية أداءاً مماثلاً بتراجع بواقع 14 مرتبة، والملاحظة نفسها تنطبق على مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال من حيث الوقت اللازم لبدء النشاط التجاري والإجراءات اللازمة لبدء النشاط التجاري ونسب الضرائب الكلية، حيث سجلت الجزائر مراتب متأخرة في هذا المجال خاصة في المؤشرين الآخرين باحتلالها المرتبة 131 و 134 على التوالي. وضمن المجموعة نفسها شهد محور كفاءة سوق العمل تراجعاً بواقع 14 مرتبة في تقرير 2011/2012 مقارنة بتقرير 2010/2011 بعدما شهد تقدماً بواقع 4 مراتب في تقرير 2010/2011 مقارنة بتقرير 2009/2010، حيث صنفت الجزائر ضمن هذا المجال في الرتبة 137 وهي مرتبة متأخرة ضمن 7 مراتب الأخيرة في التصنيف. وضمن المجموعة نفسها كذلك شهد محور كفاءة السوق المالية تراجعاً متوالياً

باحثاته المراتب 132، 135، 137 في تقارير 2010/2009، 2010/2011، 2011/2012 على التوالي، وهذا ما يعكس تفهم وضع النظام المصرفي الجزائري. أما محور الجاهزية التكنولوجية، فقد تراجع بواقع 14 مرتبة في تقرير 2011/2012 مقارنة بتقرير 2010/2011، حيث لا يختلف واقعه كثيرا عن واقع النظام المصرفي بحلوله مراتب متأخرة، خاصة في توافر أحدث التقنيات التكنولوجية ومؤشر الاستيعاب التكنولوجي على مستوى المؤسسات، ومؤشر مستخدمي الإنترنت، حيث سجلت هذه المؤشرات المراتب 103، 134، 122 على التوالي في تقرير 2011/2012. بينما شهد المحور الأخير ضمن مجموعة محفزات الكفاءة، وهو محور حجم السوق، تحسنا ومرتبة جيدة مقارنة بباقي المؤشرات وذلك بحلول الجزائر في المرتبة 47 ضمن هذا المحور في تقرير 2011/2012 بعدما كانت في تقرير 2010/2009 في الرتبة 51 والرتبة 50 في تقرير 2010/2011، حيث سجلت المؤشرات الفرعية لهذا المحور مراتب مقبولة كمؤشر حجم السوق المحلي الرتبة 45، ومؤشر حجم السوق الأجنبية الرتبة 48.

(2-2) قراءة عامة لترتيب الجزائر ضمن تقارير التنافسية العربية:

أصدر المعهد العربي للتخطيط بالكويت أربع تقارير منذ سنة 2003 إلى غاية سنة 2012، حيث تم اعتماد مجموعة من المؤشرات التي تم حسابها بناء على المعطيات المقدمة من قبل الدول العربية، ومن ثمة إعداد متوسط لهذه المؤشرات (باستثناء تقرير سنة 2003). وبالإضافة إلى ذلك، قام المعهد بحساب متوسط لهذه المؤشرات لبعض الدول الصناعية حديثا والتي كانت في الماضي تشبه -إلى حد ما- الدول العربية من حيث هيكلها الاقتصادي والتي أطلق عليها بدول المقارنة، وذلك حتى تكون عملية المقارنة موضوعية وذات مصداقية، عوض مقارنة الدول العربية مع باقي دول العالم. أما في ما يخص الجزائر، فقد قمنا بمقارنة مؤشراتنا -ثلاثة مؤشرات رئيسة- بمتوسط الدول العربية ومتوسط دول المقارنة وذلك من خلال تقارير التنافسية العربية للسنوات 2006، 2009 و 2012.

ويوضح الجدول رقم (02) الوضعية التنافسية للجزائر وفقا لتطور مؤشر التنافسية الجارية الذي يركز على الأداء الجاري والعوامل التي تؤثر فيه، وأما مؤشر التنافسية الكامنة فيركز على القدرات طويلة الأجل التي تؤثر على التنافسية. وعندما يتم التمييز بين هذين النوعين من التنافسية، فإن الهدف يكمن في الوصول إلى محددات استدامة التنافسية وليس إلى تقييم حالتها الراهنة فقط.

الجدول رقم (02) وضعية الجزائر من خلال المؤشرات الرئيسية لتقارير التنافسية العربية

توضيح لقراءة الجدول:

أ = الجزائر، البحرين، مصر، الأردن، الإمارات، كوريا الجنوبية، الكويت، لبنان، ماليزيا، موريتانيا، المغرب، عمان، تركيا، تونس، قطر، السعودية، سوريا، السودان، اليمن.

ب = الجزائر، البحرين، الشيلي، مصر، الأردن، كوريا الجنوبية، الكويت، لبنان، ماليزيا، موريتانيا، المغرب، عمان، البرتغال، قطر، السعودية، جنوب إفريقيا، السودان، سوريا، تونس، الإمارات، اليمن.

ج = الجزائر، البحرين، الشيلي، تشيك، مصر، أيرلندا، الأردن، كوريا الجنوبية، الكويت، لبنان، ماليزيا، موريتانيا، المكسيك، المغرب، عمان، البرتغال، قطر، السعودية، جنوب إفريقيا، السودان، سوريا، تونس، الإمارات، اليمن.

د = الجزائر، الأرجنتين، البحرين، البرازيل، الشيلي، الصين، تشيك، مصر، اليونان، أيرلندا، الأردن، كوريا الجنوبية، الكويت، لبنان، ليبيا، ماليزيا، موريتانيا، المكسيك، المغرب، عمان، البرتغال، قطر، السعودية، جنوب إفريقيا، السودان، سوريا، تونس، تركيا، الإمارات، اليمن.

مجلة "الأبحاث الاقتصادية" لجامعة البليدة 2 - العدد 08 (جوان 2013)

المؤشرات الرئيسية	تقرير 2003 المتضمن 19 دولة أ	تقرير 2006 المتضمن 21 دولة ب	تقرير 2009 المتضمن 25 دولة ج	تقرير 2012 المتضمن 30 دولة د
الترتيب العام	16	18	20	24
. مؤشر التنافسية الجارية	0.43	0.28	0.21	0.39
1. الأداء الاقتصادي	0.62	0.70	0.68	0.63
2. الحاكمية وفعالية المؤسسات	0.31	0.25	0.24	0.24
3. البنية التحتية	0.22	0.12	0.17	0.15
4. جاذبية الاستثمار	0.33	0.17	0.19	0.45
5. تدخل الحكومة	0.48	0.59	0.81	0.71
6. تكلفة الأعمال	-	0.36	0.34	0.30
7. ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص	0.37	0.43	0.25	0.25
8. التكلفة الإنتاجية	0.41	0.44	0.36	0.40
متوسط الدول العربية	0.47	0.44	0.37	0.44
متوسط دول المقارنة	0.62	0.74	0.65	0.50
الترتيب العام	12	15	17	22

0.33	0.36	0.22	0.30	II. مؤشر التنافسية الكامنة
0.36	0.32	0.18	0.03	1. البنية التحتية التقنية
0.48	0.49	0.50	0.49	2. رأس المال البشري
0.16	0.25	0.20	0.39	3. الطاقة الابتكارية وتوطين التقنية
0.35	0.38	0.25	0.32	متوسط الدول العربية
0.50	0.71	0.66	0.54	متوسط دول المقارنة

المصدر: المعهد العربي للتخطيط، «تقرير التنافسية العربية»، الكويت، 2003، ص 3 & ص 29 - 2006، صفحات 4، 21، 31 & 44 - 2009، صفحات 14، 29، 37 & 46 - 2012، صفحات 28، 30، 40، 51، 55 & 56.

http://www.arab-api.org/ar/publicationlists.aspx?publication_cat_id=3

مؤشر التنافسية الجارية:

سجل مؤشر التنافسية الجارية من خلال مؤشرات الفرعية الثمانية تراجعاً بنسبة 35% في تقرير 2006 مقارنة بتقرير 2003 ثم استمر في التراجع بنسبة 25% في تقرير 2009 مقارنة بتقرير 2006 ثم عاد إلى الارتفاع بنسبة 86% في تقرير 2012 مقارنة بتقرير 2009، غير أنه بالمقارنة مع متوسط مؤشر التنافسية الجارية للدول العربية يتضح أن هناك فجوة تنافسية¹⁸ بنسبة 8% في تقرير 2003 لتصل نسبة 36% في تقرير 2006 وتستمر في الاتساع لتصل نسبة 43% في تقرير 2009، وثم تراجعت لتسجل نسبة 11% في تقرير 2012. أما بالمقارنة مع متوسط مؤشر التنافسية الجارية لدول المقارنة فالجوة التنافسية سجلت نسبة 31% في تقرير 2003 لتصل إلى نسبة 62% في تقرير 2006 واستمرت في الاتساع لتصل نسبة 68% في تقرير 2009، ثم تراجعت لتسجل نسبة 22% في تقرير 2012. ما يمكن استنتاجه هو أن مؤشر التنافسية الجارية عرف تراجعاً بين 2003 و2006 وبين 2006 و2009، غير أن هذا التراجع كان يتقلص ليعرف المؤشر ارتفاع كبير بين 2009 و2012 ويجب الإشارة هنا إلى أن هذا الارتفاع كان استثنائياً، حيث يرجع ذلك إلى الاستقرار النسبي في مؤشر الأداء الاقتصادي من جهة، والارتفاع الكبير في مؤشر تدخل الحكومة من جهة أخرى. أما باقي المؤشرات الفرعية، فعرفت تراجعاً في مجملها. أما بالنسبة لفجوة التنافسية المتعلقة بالدول العربية ودول المقارنة. فعرفت في أغلبها اتساعاً من تقرير لأخر بالرغم من وجود محاولات لتقليصها، غير أنها لم تكن كافية.

مؤشر التنافسية الكامنة:

سجل مؤشر التنافسية الكامنة من خلال مؤشرات الفرعية الثلاثة تراجعاً بنسبة 27% في تقرير 2006 مقارنة بتقرير 2003، ثم سجل ارتفاعاً بنسبة 64% في تقرير 2009 مقارنة

بنتقرير 2006، ثم سجل تراجعاً بنسبة 8% في تقرير 2012 مقارنة بتقرير 2009. ما يمكن استخلاصه هو أنّ مؤشر التنافسية الكامنة سجل -تراجعاً بصفة عامة- غير أنه عرف ارتفاعاً استثنائياً بين تقرير 2009 وتقرير 2006. ويرجع ذلك إلى ارتفاع المؤشر الفرعي للبنية التحتية بنسبة 78% على حساب المؤشر الفرعي رأس المال البشري الذي عرف استقراراً نسبياً. أما المؤشر الفرعي للطاقة الابتكارية وتوطين الثقافة، فقد عرف تراجعاً بنسبة 49% في تقرير 2006 مقارنة بتقرير 2003، ثم ارتفع بنسبة 25% في تقرير 2009 مقارنة بتقرير 2006 ليتراجع بنسبة 36% في تقرير 2012 مقارنة بتقرير 2009 وهذا ما يؤكد على ضعف الاهتمام بالعنصر البشري وبالتطور التكنولوجي والتقنيات الحديثة بشكل كاف.

أما على صعيد مقارنة مؤشر التنافسية الكامنة بمتوسط مؤشر التنافسية الكامنة للدول العربية، يتضح أنّ هناك فجوة تنافسية بنسبة 6% في تقرير 2003 لتصل نسبة 12% في تقرير 2006، ثم تتراجع لتسجل نسبة 5% في تقرير 2009، أما في تقرير 2012 فبلغت الفجوة نسبة 6%. ما يمكن ملاحظته أن الفجوة التنافسية أخذت في الانحصار -بشكل عام- من تقرير إلى آخر، وذلك نظراً إلى التحسن النسبي في المؤشرات الفرعية من جهة، وكذا إلى كون الدول العربية تتشابه في معظمها من حيث بنيتها الاقتصادية والنمط المعيشي السائد من جهة أخرى.

أما بخصوص المقارنة مع متوسط مؤشر التنافسية الكامنة لدول المقارنة، فالفجوة أكبر، حيث بلغت نسبة 44% في تقرير 2003، ثم استمرت النسبة في الارتفاع لتصل 67% في تقرير 2006، ثم تراجعت لتسجل نسبة 49% في تقرير 2009 أما في تقرير 2012 فاستمرت في التراجع حيث بلغت نسبة 34%.

إنّ القراءة التي يمكن أن نقدّمها بالنسبة للمؤشرين الرئيسيين هو أنّ هناك تحسّناً تدريجياً من تقرير إلى آخر لكل مؤشر -مع تذبذبه أحياناً- غير أنّه على مستوى المقارنة بمتوسط الدول العربية ودول المقارنة يبقى التحسّن -في عمومه- طفيف ولا يمكنه أن يقلص الفجوة التنافسية بصفة ملموسة، وهذا يعني أنّ المؤشرات الفرعية لم تتطور بالشكل الذي يسمح بتغطية الفجوة التنافسية¹⁹.

ومن خلال تحليل مؤشرات التنافسية العالمية ومؤشرات التنافسية العربية يمكن مناقشة هذه المؤشرات من حيث مكان قوتها وضعفها بالنسبة للحالة الجزائرية في الجدول الآتي:

المؤشر	نقاط القوة	نقاط الضعف
الصحة والتعليم	زيادة في عدد الهياكل الصحية والتعليمية مع تزايد في عدد المتدربين ما ينعكس على القضاء التدريجي على الأمية	افتقار قطاع الصحة لتقديم خدمات صحية بالمستوى نفسه في كل مكان من الوطن. عدم استكمال إصلاحات المنظومة التربوية منذ أكثر من عشرية كاملة وعدم القدرة على تقديم جدي لهذه الإصلاحات
التعليم العالي والتدريب	تطور ملحوظ في عدد الهياكل الجامعية مع استحداث نظام لـ.م.د الذي لم يتم تقييمه بصفة نهائية. وجود تكوينات مهنية من خلال معاهد التكوين المهني المنتشرة عبر الوطن	نقص التأطير الجامعي وضعفه في بعض الأحيان الأمر الذي لا يسمح بمخرجات جامعية ذات جودة عالية.
كفاءة السوق	توسع السوق من خلال الطلب المتزايد على مختلف السلع والمنتجات وأصبحت لها قدرة استيعابية كبيرة مع وجود فرص لتوقع المؤسسات المحلية	عدم تنظيم السوق وتضارب التشريعات إلى جانب عدم التحكم في الاتفاقيات العضوية للسوق على السلع والمنتجات الأجنبية، الذي أثر بدوره سلبا على الإنتاج المحلي مع بروز منافسة غير نزيهة
كفاءة سوق العمل	تطور في سوق العمل الناجم عن احتكاك المؤسسات الجزائرية بالمؤسسات الأجنبية وبرز مهن جديدة	وجود بعض النقص في اليد العاملة المتخصصة وبخاصة في قطاع البناء والأشغال العمومية والجوء إلى اليد العاملة الأجنبية الأمر الذي يجعل الجزائر تابعة في هذا المجال
كفاءة الأسواق المالية	الأسواق المالية غير مرتبطة بالسوق المالية العالمية مما جنبها الآثار المباشرة للزمات المالية العالمية	وجود بورصة غير فعالة وصعوبة تمويل المؤسسات الاقتصادية وبخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
الجاهزية التكنولوجية	وجود قدرات وإمكانات بشرية ومادية لاستيعاب القدرات التكنولوجية	ضعف في عدد براءات الاختراع وإهمال المخترعين الأحرار الذين يحتاجون إلى مرافقة لتجسيد اختراعاتهم والمساهمة تنمية صناعية مبنية على المعرفة
الأداء الاقتصادي	تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي كالتضخم والتحكم النسبي في ميزانية الدولة	الانقصار على الاقتصاد الكلي دون وجود أثار ملموسة على المؤسسات الاقتصادية المولدة للثروة

تابع .../..

الحاكمية وفعالية المؤسسات	هناك محاولات لإحداث ما يسمى بالحكومة الإلكترونية التي تساعد على المزيد من الشفافية وخدمة المواطن	هناك بطأ في تجسيد الإجراءات التي تدعم الحاكمية وفعالية المؤسسات والتضارب والتعارض في المسؤوليات مما يجعل حقوق المواطنين تضيق دون مبالاة
البنية التحتية	وجود بنية تحتية مقبولة وهي في تطور مستمر، مما يساعد على فك العزلة عن المدن وتسمح لها الاستفادة من التنمية	-
جاذبية الاستثمار	سن تشريعات لاستقطاب المستثمرين ومحاولة تحسين مناخ الاستثمار من خلال منح المزيد من الامتيازات	تضارب في بعض الأحيان في التشريعات ووجود جهاز إداري لا يتماشى مع المتطلبات الجديدة للاستثمار
تدخل الحكومة	هناك تدخل الحكومة في الاقتصاد من خلال سن قاعدة 51% للمستثمر الجزائري و49% للمستثمر الأجنبي وهذا حتى تضمن سيادة القرار	تعميم هذه القاعدة على كل القطاعات قد يفسر المستثمرين من جهة، وهناك قطاعات حيث تحتاج الدولة إلى الخبرة الأجنبية من جهة أخرى
تكلفة الأعمال	-	تكلفة الأعمال باهظة نوعا ما فقد يحتاج المستثمر لشهور، حتى يحصل على الرخص اللازمة لإقامة المشروع نهيك عن مشاكل العقار الصناعي... الخ
التكلفة الإنتاجية	-	تكاليف الإنتاج مرتفعة بسبب عدم التحكم في عوامل الإنتاج وبخاصة ما يتعلق بتقادم المعدات وعدم مواكبتها للتكنولوجيا الحديثة
الطاقة الابتكارية وتوطين التقنية	هناك محاولات لإدخال الابتكار والتقانة في الميدان الصناعي من خلال برامج تأهيل المؤسسات	تبقى عملية إدخال الابتكار والتقانة غير كافية ولا تزال بعيدة عن ما هو متعارف عليه في البلدان المتقدمة

المصدر: من إعداد الباحث تبعاً للمعهد العربي للتخطيط، «تقرير التنافسية العربية»، الكويت، 2003، 2006، 2009، 2012

http://www.arab-api.org/ar/publicationlists.aspx?publication_cat_id=3

World Economic Forum, The global competitiveness report Geneva, Switzerland

<http://www.weforum.org/pdf/GCR09/GCR20092010fullreport.pdf>

http://www3.weforum.org/docs/WEF_GlobalCompetitivenessReport_2010-11.pdf

http://www3.weforum.org/docs/WEF_GCR_Report_2011-12.pdf

خاتمة:

بالرغم من الإصلاحات العديدة والمتلاحقة التي شرعت فيها الجزائر منذ فترة طويلة، إلا أن واقع الحال من خلال تقارير التنافسية العالمية وتقارير التنافسية العربية يبين بأن معظم مؤشرات تنافسية الجزائر لم ترق إلى المستويات المطلوبة، وبقيت تراوح مكانها وهذا ما يفسر النتائج الهزيلة والتي لا تتناسب مع الجهود المبذولة والإمكانات المتاحة. وهذا ما يعزز مقولة Peter DRUCKER التي مفادها أنه لا توجد دول متخلفة وأخرى متقدمة، بل هناك دول مسيرة بشكل جيد ودول أخرى مسيرة بشكل سيئ.

من خلال ما سبق، تم التوصل إلى النتائج الآتية:

- تدهور معظم مؤشرات تنافسية الجزائر على المستوى العالمي والعربي ؛
- ضعف التنسيق بين القطاعات المختلفة مما أدى إلى عدم الوصول إلى الأهداف المرجوة؛
- عدم الاهتمام، بالقدر الكافي، بالموارد البشرية مما جعل الجهود المبذولة دون فعالية ملموسة؛
- ونقاط قوة غير مستغلة، وبالتالي ضياع فرص للتحسين المستمر والتطور، مع وجود نقاط ضعف متفاقمة.

وفقا للنتائج السابقة، ارتأينا تقديم التوصيات الآتية:

- وضع تصور واضح لما يجب أن تكون عليه الجزائر في المستقبل في مجال التنافسية؛
- محاولة إيجاد نوع من التنسيق الفعال بين القطاعات وتحديد الأهداف بدقة؛
- الاهتمام بالموارد البشرية باعتبارها المحرك الأساسي لأي تقدم؛
- ومحاولة فهم مكامن الضعف وأسبابها من خلال القيام بعملية تدقيق (Audit) بصفة مستمرة على كل المستويات والقيام بالتصحيحات اللازمة، مع تدعيم نقاط القوة وتنميتها.

- 1 BOUKADOUM Rym, «Compétitivité mondiale pour 2012-2013 Faibles performances de l'Algérie», 15/03/2013,
<http://www.lechiffredaffaires.com/index.php?view=article&catid=1:a-la-une&id=11155:competitivite-mondiale-pour-2012-2013-faibles-performances-de-lalgerie&format=pdf>
- 2 IRITIE Bi Goli Jean-Jacques, «Effets des pôles de compétitivité dans les industries de haute technologie: Une analyse d'économie industrielle de l'innovation», Thèse pour obtenir le grade de docteur de l'Université de Grenoble, 2012, p. 11.
- 3 منى طعيمة الجرف, «مفهوم القدرة التنافسية ومحدداتها: مسح مرجعي», مركز البحوث الاقتصادية والمالية, جامعة القاهرة, أوراق اقتصادية, العدد 19, ماي 2002, ص ص 9-25.
- 4 MERZOUK Farida, «PME et compétitivité en Algérie», In « La revue de l'Économie & de Management», n° 09, Octobre 2009: «Les PME Maghrébines: facteurs d'intégration régionale», Faculté des sciences économiques, commerciales et sciences de gestion, Université de Tlemcen,
<http://fseg.univ-tlemcen.dz/larevue09/FARIDA%20MERZOUK.pdf>
- 5 وائل إبراهيم عبد الرحيم هميمي, «التحليل الاستراتيجي للقدرات التنافسية لزيادة فاعلية وحدات قطاع الأعمال العام», أطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال, غير منشورة, جامعة قناة السويس, 2001, ص 67.
- 6 محمد عدنان وديع, «القدرة التنافسية وقياسها», تاريخ الموضوع 2003/01/24,
http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/93/93_develop_bridge24.pdf
- 7 المرجع السابق لـ وائل إبراهيم عبد الرحيم هميمي, ص 68.
- 8 فريق التنافسية الأردني, «التنافسية وتجربة الأردن», ط. وزارة التخطيط والتعاون الدولي, عمان, 2003, ص 2 & ص 3.
- 9 فريد النجار, «المنافسة والترويج التطبيقي», ط. مؤسسة شباب الجامعة, الإسكندرية, 2000, ص 11.
- 10 PERCEROU Roger, «Entreprise, Gestion et compétitivité», ed. Economica, Paris, 1984, p. 7.
- 11 FERRAD Denis & OUVARD Jean-François, «La compétitivité française en 2013», Document de travail n°44, ed. Coe-Rexecode, OctObre 2013, p. 07.
<http://www.coe-rexecode.fr/public/Analyses-et-previsions/Documents-de-travail>
- 12 PORTER M. E., «Choix stratégiques et concurrence: Techniques d'analyse des secteurs et de la concurrence dans l'industrie», ed. Economica, Paris, 1982, p. 4.
- 13 المرجع السابق, لـ فريق التنافسية الأردني, «التنافسية وتجربة الأردن», ص 3.
- 14 المرجع السابق لـ منى طعيمة, ص 27.
- 15 طارق نوير, «دور الحكومة الداعم للتنافسية (حالة مصر)», تاريخ الموضوع 2003/12/06,
http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/234/234_wps0302.pdf
- 16 DEBONNEUIL Michel & FONTAGNE Lionel, «Compétitivité, conseil d'analyse économique», ed. La Documentation française (Collection «Les Rapports du Conseil d'analyse économique», Paris, Mai 2003, p. 13.

17 Article, «Le rapport du World Economic Forum: L'Algérie à la traîne en matière de compétitivité», 28/05/2013,

<http://monjournaldz.com/fr/index.php/actualit%C3%A9/3444-le-rapport-du-world-economic-forum-l%E2%80%99alg%C3%A9rie-%C3%A0-la-tra%C3%Aene-en-mati%C3%A8re-de-comp%C3%A9titivit%C3%A9.html>

18 تشكل الفجوة التنافسية أحد أهم العناصر التي يتم بواسطتها قياس التحدي الذي تواجهه الدول في تحسين مستويات تنافسيتها الوطنية. وتم قياس الفجوة كنسبة مئوية للفرق بين أداء الدولة قيد الدراسة ودولة مرجعية. ففي حالة الجزائر، فإن فجوة التنافسية مع الدول العربية ودول المقارنة في أي مؤشر هي عبارة عن الفرق بين مؤشر الدول العربية أو دول المقارنة والجزائر منسوباً إلى مستوى مؤشر الدول العربية أو دول المقارنة. النسبة المئوية للفجوة لدولة عربية =

(قيمة المؤشر لدولة عربية - قيمة المؤشر للجزائر) / قيمة المؤشر لدولة عربية

والنسبة المئوية للفجوة لدولة مقارنة =

(قيمة المؤشر لدولة المقارنة - قيمة المؤشر للجزائر) / قيمة المؤشر لدولة المقارن.

19 BENSaid Sofiane, «Compétitivité des économies mondiales: L'Algérie à la 110e place», article 28/05/2013,

http://www.reporters.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=590:comp%C3%A9titivit%C3%A9-des-%C3%A9conomies-mondiales--l'algerie-a-la-110e-place&catid=3:conomie&Itemid=4